



نظام الرقابة الداخلية

جمعية الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات في القرى



نظام الرقابة الداخلية

يتعين على مجلس الإدارة اعتماد نظام رقابة داخلية للجمعية لتقدير السياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر وتطبيق أحكام قواعد الحكومة الخاصة بالجمعية التي تم اعتماده من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والتقييد بالأنظمة واللوائح ذات الصلة، ويجب أن يضمن هذا النظام اتباع معايير واضحة للمسؤولية جميع المستويات التنفيذية في الجمعية، وأن معاملات الأطراف ذات العلاقة التي تتم وفقاً للأحكام والضوابط الخاصة بها ، وتمثل الرقابة الداخلية مجموعة الاجراءات المكتوبة في شكل خطة محددة تهدف إلى حماية موارد وممتلكات وأصول الجمعية من أي تصرفات غير مرغوب فيها وتحقيق دقة البيانات والمعلومات المالية التي ينتجهها النظام المحاسبي في الجمعية ، وتحقيق كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية بطريقة مثلى في نطاق الالتزام بالسياسات والنظم والقوانين واللوائح التي تحكم طبيعة العمل داخل الجمعية، وبناء عليه .. وبعد الاطلاع على نظام الجمعيات وتعديلاته وبعد الاطلاع على نظام حوكمة الجمعيات ولوائحه، وبعد الاطلاع على نظام الجمعية الأساسي ، قرر مجلس إدارة الجمعية بما له من صلاحيات إصدار لائحة نظام الرقابة الداخلية.

المادة الأولى: تعريف الرقابة الداخلية.

يمكن تعريف الرقابة الداخلية بأنها عبارة عن مجموعة من الخطط التنظيمية التي صممت من أجل المحافظة على أصول الجمعية والرقابة على استخدامها ومراجعة مدى دقة وتوثيق البيانات المحاسبية، وزيادة وتحفيز الكفاءة التشغيلية للجمعية، وتحث جميع العاملين فيها على اتباع سياسة الرقابة الداخلية والتقييد بها، وتحسين الهيكل التنظيمي والعمل على تحقيق أهداف الجمعية. كما يمكن تعريفها أيضاً بأنها : نظام لضمان تحقيق أهداف الجمعية بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوقة بها، والامتثال للقوانين واللوائح والسياسات، فالرقابة الداخلية مفهوم واسع، يتضمن كل ما يسيطر على المخاطر المحتملة للجمعية.



نظام الرقابة الداخلية

المادة الثانية: أهداف الرقابة الداخلية.

إن الأهداف المراد تحقيقها من نظام الرقابة الداخلية تتمثل فيما يلي:

• **التحكم في الجمعية:** من أجل التحكم بالأنشطة المتعددة للجمعية و عوامل إنتاجها وفي نفقاتها وتكليفها وعوائدها و مختلف السياسات التي وضعت بغية تحقيق ما ترمي إليه عليها ينبغي إليها تحديد أهدافها، وهيأكلها، وطرقها وإجراءاتها، من أجل الوصول والوقوف على معلومات ذات مصداقية تعكس الوضعية الحقيقية لها، والمساعدة على خلق رقابة على مختلف العناصر المراد التحكم فيها.

• **حماية الأصول:** من خلال التعريف ندرك أن أهم أهداف نظام الرقابة الداخلية هو حماية أصول الجمعية من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول، والتي تمكن الجمعية من البقاء

والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذلك دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة.

• **ضمان نوعية المعلومات:** بغية ضمان نوعية جيدة للمعلومات ينبغي اختيار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية ن في ظل نظام معلوماتي يعالج البيانات من أجل الوصول نتائج معلوماتية صحيحة ودقيقة.

• **تشجيع العمل بكفاءة:** إن احكام نظام الرقابة الداخلية بكل وسائلها داخل الجمعية يمكن من ضمان الاستعمال الأحسن والأكفاء لمواردها ، ومن تحقيق فعالية نشاطاتها من خلال التحكم التكاليف بتخفيضها عند حدودها الدنيا.

• **تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية:** إن الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة من قبل الإدارة تقتضي تطبيق أوامرهما لأن أحكام السياسات الإدارية من شأنها أن تكفل للجمعية أهدافها المرسومة بوضوح في إطار الخطة التنظيمية من أجل التطبيق الأمثل الأوامر.



المادة الثالثة: عناصر الرقابة الداخلية.

من خلال تعريف الرقابة الداخلية وأهدافها يمكن تحديد أهم العناصر التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية في الجمعية فيما يلي:

أولاً : الرقابة المحاسبية

تهدف إلى اختيار الدقة المحاسبية للمعلومات ومدى الاعتماد عليها، وتعتمد هذه الرقابة على الاستخدام الأمثل للحاسوب الآلي و اتباع طريقة القيد المزدوج و حفظ حسابات المراقبة الإجمالية، وأوجه موازين المراجعة الدورية، وعمل التدقيق الدوري وغيرها، ويتم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طريق الجوانب التالية:

١. وضع وتصميم نظام مستند متكامل وملائم لعمليات الجمعية.
٢. وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق وطبيعة نشاط الجمعية.
٣. وضع نظام سليم لجرد أصول وممتلكات الجمعية وفقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
٤. وضع نظام لمراقبة وحماية الجمعية وأصولها وممتلكاتها ومتابعتها للتأكد من وجودها.
٥. واستخدامها فيما خصصت له ومن ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك.
٦. وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات محاسبة المسئولية عن أصول الجمعية مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة حيازة الجمعية على أساس دوري، وتبع ذلك ضرورة فحص ودراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة.
٧. وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري لتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة.



١٠. وضع نظام لاعتماد نتيجة الجرد و التسويات الجردية بداية افتراض من مسؤول واحد أو أكثر في الجمعية.

ثانياً الرقابة الإدارية.

وتهدف إلى رفع الكفاءة الإنتاجية واتباع السياسات المرسومة، ويستند تحضير التقارير المالية والإدارية والموازنات التقديرية والدراسات الإحصائية وتقارير الانتاج والبرامج والتدريب وغير ذلك، ويتحقق هذا النوع من الرقابة من خلال الجوانب الآتية:

١. تحديد الأهداف العامة الرئيسية للجمعية وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الادارات والأقسام والتي تساعده في تحقيق الأهداف العامة الرئيسية مع وضع توظيف دقيق يمثل هذه الاهداف حتى يسهل توظيفها.

٢. وضع نظام لرقابة الخطة التنظيمية في الجمعية لضمان تحقيق ما جاء فيها من إجراءات وخطوات والتي تحقق الأهداف الموضوعة.

٣. وضع نظام لتقدير عناصر النشاط للجمعية على اختلاف أنواعها بشكل دوري بداية كل سنة مالية لتكون هذه التقديرات على الاساس في عقد المقارنات وتحديد الانحرافات السلبية بصفة خاصة.

٤. وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح الجمعية وأهدافها، على أساس أن أي قرار لا يتخذ إلا بناء على أساس ومعايير معينة وبعد دراسة وافية تبرر ضرورة اتخاذ هذا القرار.

ثالثاً : الضبط الداخلي.

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهدافه إلى حماية أصول الجمعية من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقييم العمل مع المراقبة الذاتية حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر شاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

المادة الرابعة :مكونات ومبادئ الرقابة الداخلية.

يشتمل أي نظام رقابي على مكونات أساسية لا بد من الاهتمام بها أو دراستها بعناية عند تصميم أو تنفيذ أي نظام رقابي ، حيث يمكن الوصول إلى ضمان معقول لتحقيق الأهداف الرقابية وتشتمل هذه المكونات الأساسية لنظام الرقابة على ما يلي:

أولاً :بيئة الرقابة.

تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساساً لكل المعايير حيث أنها تعطي نظاماً وبيئة تؤثر على جودة الأنظمة الرقابية وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها أهمها:

- 1- نزاهة الادارة والعاملين والقيم الأخلاقية التي يحافظون عليها.
 - 2- التزام الادارة بالكفاءة بحيث تحافظ على مستوى معين من الكفاءة مما يسمح لهم القيام بواجباتهم، إضافة إلى فهم أهمية تطوير تطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة.
 - 3- فلسفة الادارة، وتعني نظر الادارة إلى نظم المعلوم ات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها.
 - 4- الهيكل التنظيمي للجمعية الذي يحدد لها إطاراً لتنظيم وتجهيز ورقابة العمليات التي تحقق أهدافها
 - 5- أسلوب إدارة الجمعية في تفويض الصالحيات والمسؤوليات.
 - 6- السياسات الفاعلة للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها.
 - 7- علاقة أصحاب المصلحة بالجمعية.
- ثانياً :تقييم المخاطر.**

تفسح أنظمة الرقابة الداخلية المجال لتقدير المخاطر التي تواجهها الجمعية، سواء كانت من المؤثرات الداخلية أو الخارجية، كما يعتبر وضع أهداف ثابتة وواضحة للجمعية شرطاً أساسياً لتقدير المخاطر، لذلك فإن تقييم المخاطر عبارة عن تحديد وتحليل المخاطر ذات العلاقة والمرتبطة بتحقيق الأهداف المحددة خطط الأداء الطويلة الأجل، ولحظة تحديد المخاطر فإنه من الضروري



تحليلها للتعرف على آثارها من حيث أهميتها وتقدير احتمال حدوثها وكيفية إدارتها والخطوات الواجب القيام بها.

ثالثاً: النشاطات الرقابية.

النشاطات الرقابية عبارة عن سياسات وإجراءات وآليات تدعم توجهات الإدارة و تضمن القيام بإجراءات لمعالجة المخاطر، ومن أمثلة هذه النشاطات :المصادقات، التأكيدات، مراجعة الأداء، والحفاظ على إجراءات الأمن، والحفاظ على السجلات بصفة عامة.

رابعاً: المعلومات والاتصالات.

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة وإلى من يحتاجونها داخل الجمعية، وذلك بشكل وإطار زمني يساعد على القيام بالرقابة الداخلية و المسؤوليات الأخرى ، وحتى تستطيع أن تعمل وتراقب عملياتها، وعلى أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها في الوقت المناسب، وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والخارجية، أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فاعلاً عندما يشمل تدفق المعلومات من الأعلى إلى الأسفل أو العكس بشكل أفقى، إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها أثر في تحقيق الجمعية لأهدافها علاوة عن حاجة الإدارة الفاعلة لتنقية المعلومات الهامة لتحقيق أحسن اتصال مهم وموثوق به ومستمر لهذه المعلومات.

خامساً: مراقبة النظام.

تعمل مراقبة أنظمة الرقابة الداخلية على تقييم نوعية الأداء في فترة زمنية ما وتتضمن أن نتائج التدقيق والمراجعة الأخرى تم معالجتها مباشرة، ويجب تصميم أنظمة للرقابة الداخلية لضمان استمرار عمليات المراقبة كجزء من العمليات الداخلية، و يجب أن تشمل أنظمة الرقابة الداخلية على سياسات وإجراءات لضمان أن نتائج التدقيق تتم بشكل سريع ووفق إطار زمني محدد.

المادة الخامسة: تأسيس وحدات أو إدارات مستقلة بالجمعية.

تنشئ الجمعية - في سبيل تنفيذ نظام الرقابة الداخلية المعتمد وحدات أو إدارات لتقييم وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية.

يجوز للجمعية الاستعانة بجهات خارجية لممارسة مهام واحتياجات وحدات أو إدارات تقييم وإدارة المخاطر، والمراجعة الداخلية، ولا يخل ذلك بمسؤولية الجمعية عن تلك المهام والاحتياجات.

المادة السادسة: مهام وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية.

تتولى وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية تقييم نظام الرقابة الداخلية والشراف على تطبيقه، والتحقق من مدى التزام الجمعية وعملياتها بالأنظمة واللوائح والتعليمات السارية وسياسات الجمعية وإجراءاتها.

المادة السابعة: تكون وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية.

ت تكون وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية من مراجع داخلي على الأقل ، وان ي العمل على تكوين لجنة المراجعة إن احتاج الامر إلى ذلك ، ويراعي في تكوين وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية وعملها ما يلي:
• أن تتوفر في العاملين بها الكفاءة والاستقلال والتدريب .

• أن تتمكن من الاطلاع على المعلومات والمستندات والوثائق والحصول عليها دون قيد.

المادة الثامنة: خطة المراجعة الداخلية.

تعمل وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية وفق خطة شاملة للمراجعة معتمدة من لجنة المراجعة، وتحدد هذه الخطة سنويًّا، ويجب مراجعة الأنشطة والعمليات الرئيسية سنويًّا على الأقل.

المادة التاسعة: تقرير المراجعة الداخلية.

تعد إدارة المراجعة الداخلية تقريرًا مكتوبًا عن أعمالها وتقدمه إلى مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بشكل ربع سنوي على الأقل، ويجب أن يتضمن هذا التقرير تقييمًا لنظام الرقابة في الجمعية وما انتهت إليه الوحدة أو الإدارة من نتائج ووصيات، وبيان الإجراءات التي اتخذتها كل إدارة بشأن



معالجة نتائج وتوصيات المراجعة السابقة وأي ملاحظات بشأنها لاسيما في حال عدم المعالجة في الوقت المناسب وداعي ذلك.

تعد إدارة المراجعة الداخلية تقرير عاماً مكتوباً وتقدمه إلى مجلس الإدارة التي أجريت خلال السنة المالية ومقارنتها مع الخطة المعتمدة ، وتبين فيه أسباب أي إخلال أو انحراف عن الخطة (إن وجد) خلال الربع التالي لنهاية السنة المالية المعنية .

يحدد مجلس الإدارة نطاق تقرير إدارة المراجعة الداخلية بناءً على توصية لجنة المراجعة على أن يتضمن التقرير بصورة خاصة ما يلي:

- إجراءات الرقابة والشراف على الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر.
- تقييم تطور عوامل المخاطر في الجمعية والأنظمة الموجدة؛ لمواجهة التغيرات الجذرية أو غير المتوقعة

- تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تطبيق نظام المراقبة الداخلية ، بما في ذلك تحديد عدد المرات التي أخطر فيها المجلس بمسائل رقابية والطرق التي عالج بها هذه المسائل.

- أوجه الإخفاق في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر في الأداء المالي للجمعية ، والإجراءات الذي اتبنته الجمعية في معالجة هذا الإخفاق.
- مدى تقييد الجمعية بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها.

- المعلومات التي تصف عمليات إدارة المخاطر في الجمعية.

المادة العاشرة: حفظ تقارير المراجعة الداخلية.

يتعين على الجمعية حفظ تقارير المراجعة ومستندات العمل متضمنة بوضوح ما أنجز وما خلصت إليه من نتائج وتوصيات وما قد اتخذ بشأنها.

المادة الحادية عشرة: الأحكام الختامية (النشر والنفاذ والتعديل).

تطبق هذه اللائحة ويتم الالتزام والعمل بها من قبل الجمعية اعتباراً من تاريخ اعتمادها من مجلس الإدارة.



وتنشر هذه السياسة على موقع الجمعية الالكتروني لتمكن جميع أصحاب المصالح من الاطلاع عليها
يتم مراجعة هذه السياسة بصفة دورية - عند الحاجة - من قبل لجنة الرقابة الداخلية، ويتم عرض
أي تعديلات مقترحة من قبل اللجنة على مجلس الإدارة لاعتمادها

تعد هذه السياسة مكملة لما ورد في أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية
ولا تكون بديلة عنها وفي حال أي تعارض بين ما ورد في اللائحة وأنظمة ولوائح الجهات التنظيمية فإن
أنظمة ولوائح الجهات التنظيمية تكون السائدة.

اعتماد مجلس الإدارة

الرقم	الاسم	صفة	التوقيع	الملاحظات
1	محمد بن عتيق الرويلي	رئيس مجلس الإدارة		
2	صالح بن خيران العربي	نائب الرئيس		
3	سعد بن ناصر الحكويكبي	عضو		
4	محمد بن مهطاean الرويلي	عضو		
5	محمد بن شتيوي الجهني	عضو		
6	خالد بن عواد الرويلي	عضو		
7	خالد بن محمد العازمي	عضو		

